## تصويب النموذج التمويلي

علي عودة

إضافة إلى استحالة استمرار النموذج المصرفي اللبناني الذي ساد خلال العقود الثلاثة الماضية وضرورة إعادة هيكلة المصارف، يجب إعادة النظر بدورها التمويلي في خدمة الاقتصاد عبر تحويل ما تبقّى من الودائع القابلة للإقراض إلى تمويل القطاعات الإنتاجية الدافعة للنمو والمولّدة لفرص عمل والمساعدة على تخفيف عجزَي الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و/أو خفض الواردات.

لا شكّ في أن سياسات الائتمان والتمويل التي اعتمدتها المصارف اللبنانية خلال العقود الثلاثة الماضية لا تنطبق عليها أسس الوساطة المالية التي نشأت من أجلها. يفترض أن تكون المصارف قناة لتحويل المدّخرات إلى تمويل للاقتصاد، وبشكل أساسي تمويل للاستثمار، لا أن يكون يكون تمويلاً مفرطاً لعجز الموازنة وتمويل الاستهلاك والقطاعات الريعية. تشير البيانات المجمعة للقطاع المصرفي إلى أن المصارف اللبنانية استثمرت في نهاية عام ٢٠١٩ نحو ٤٣٠٠٠ مليار ليرة في سندات الخزينة، وأودعت لدى مصرف لبنان ١٧٩٨٧٠ مليار ليرة. وبحسب بيانات أيلول ٢٠١٩ (هذه آخر البيانات المتوافرة) فإنّ مجمل الائتمان للقطاع الخاص بلغ ٩٨٦١٠ مليار ليرة توزّع على النحو الآتي: ٢٣٠٩٠ مليار ليرة لقطاع التجارة، ٢٩٩٧٠ مليار ليرة للأفراد (منها ١٨٧٨٠ مليار ليرة قروض سكنية والباقي قروض استهلاكية)، ١٥٩١٠ مليارات ليرة لقطاع البناء، ١٠٨٧٠ مليار ليرة لقطاع الخدمات (منها ٢٣٤٠ مليار ليرة للفنادق والمطاعم)، ١٠٥٢٠ مليار ليرة لقطاع الصناعة، ٤٠٦٠ مليار ليرة للوساطة المالية، ١٢٤٠ مليار ليرة للزراعة، و٢٩٤٠ مليار ليرة لقطاعات أخرى.

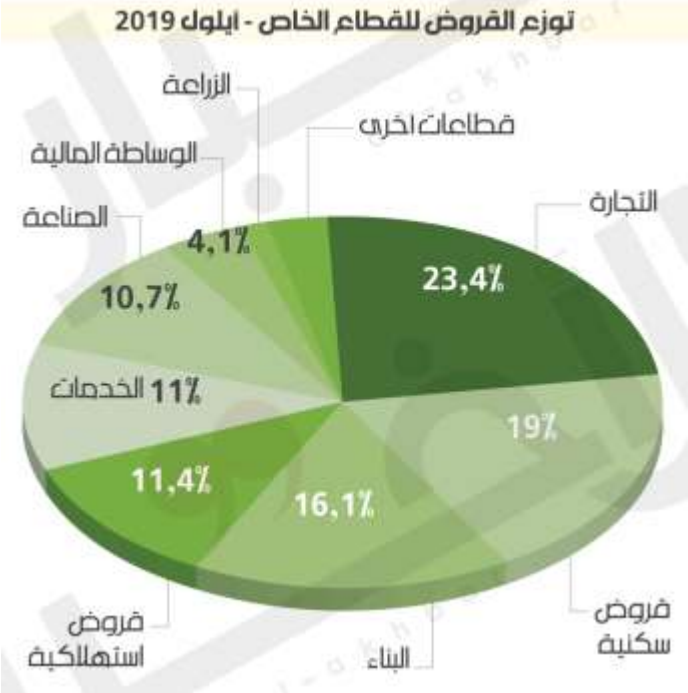


هكذا، يظهر أن المصارف موّلت استهلاك الأفراد بمبلغ ١١٢٠٠ مليار ليرة، مقابل ١١٧٦٠ مليار ليرة لقطاعَي الصناعة والزراعة مجتمعَين. هذا هو النموذج التمويلي الذي اعتمدته المصارف اللبنانية منذ ثلاثين عاماً، والذي سخى في تمويل عجز الموازنة، وفي تمويل الاستهلاك (المستند بشكل كبير إلى الاستيراد). تنافست المصارف على ابتكار وتقديم قروض استهلاكية (ومنها قروض السفر وقروض التجميل!) بدلاً من التنافس على تمويل الاقتصاد الحقيقي. كما أدّى عدم التزامها بتعاميم مصرف لبنان، بالنسبة إلى التمويل العقاري، إلى انكشافها على هذا القطاع بشكل كبير بلغ ٣٤٦٩٠ مليار ليرة، أي ٣٥,٢% من مجمل محفظة القروض، وهذا الرقم يشمل قروض الإسكان والقروض للمطورين العقاريين وهو ما أدّى إلى تركّز قطاع كبير في المحفظة التمويلية للمصارف.

توجد مشكلة ثانية في توزّع الائتمان للقطاع الخاص، تتمثّل في الانحراف بالنسبة إلى حجم القروض وتركّز جزء كبير منها في القروض الكبيرة. بحسب البيانات المتوافرة، فإن: ٠,٢٣% من القروض هي بمبالغ أقل من ٥ ملايين ليرة، ٣,٦% قروض بين ٥ و٢٥ مليون ليرة، ٥,٧% قروض بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة، ١٦,٦% قروض بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة، ٤,٨% قروض بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة، ١١,٧% قروض بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة، ٧,٦% قروض بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة، و٤٧,٩% قروض فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة. نحو نصف محفظة قروض المصارف اللبنانية يتركّز في قروض تفوق قيمة كل منها ١٠ مليارات ليرة. ومن خلال ربط هذه المبالغ بالتوزّع القطاعي، يمكن الاستنتاج بأن جزءاً كبيراً من القروض فوق ١٠ مليارات ليرة استحوذ عليها قطاع البناء والمطورون العقاريون، كما يمكن الاستنتاج بأن الجزء الأكبر من القروض ما بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة هي مخصّصة للقروض السكنية، ما يشير مجدداً إلى الانكشاف الكبير للمصارف على القطاع العقاري، وتعرضها الكبير لمخاطر التركز (Concentration risk) الذي يزيده سوءاً مخاطر توظيف الأموال الهائل في الدين السيادي.

في الدول التي تعتمد اقتصاد السوق، يُفترض بالمصارف أن تلعب الدور الأهم في تمويل مؤسّسات الأعمال على مختلف أنواعها (وخصوصاً مع غياب سوق رأس المال كما هي الحال في لبنان).

وعليه، فإن حرمان قطاعات الاقتصاد الحقيقي من الاستفادة من المدّخرات تتحمل مسؤليته المصارف – إلى جانب صانعي السياسات المالية والنقدية – سواء بسبب إحجامها عن تمويل مؤسسات الأعمال (وخاصة الصغيرة والمتوسطة)، أو بسبب الفوائد المرتفعة المُحبطة للاستثمار والتي منعت المؤسسات من الاقتراض بهدف التوسّع والنمو. وفي هذا المجال نشير إلى أن الإهمال الرسمي ومحدوديّة الإقراض لقطاعات الاقتصاد الحقيقي أدّيا إلى تدنّي معدّلات الاستثمار في لبنان، ومنها مثلاً مؤشر Gross Capital Formation (وهو مؤشر أساسي لقياس حجم الاستثمار) والذي شكّل ١٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان في نهاية ٢٠١٨ فاحتلّ به المرتبة ١١٦ عالمياً بين ١٥٨ دولة. وللمقارنة نشير إلى أن المتوسط العربي لهذا المؤشر بلغ ٢٥,٩%، وجاء لبنان بعد عدد كبير من الدول العربية من ضمنها على سبيل المثال، الضفة الغربية وقطاع غزة التي سجلت نسبة ٢٤,٢%.

انعكست هذه السياسات التمويلية حرماناً من تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة والزراعة ما أدّى إلى تراجعهما وضمورهما وانخفاض مساهمتهما في الاقتصاد الوطني. كذلك اضطر لبنان إلى أن يستورد حاجاته من المواد الغذائية والصناعية بشكل متزايد. إن زيادة التمويل لهذين القطاعَين، سيزيد قدرة المنشآت الزراعية والصناعية على زيادة الاستثمار والتوسع وزيادة الإنتاج، ما سيؤدي إلى خفض الاستيراد وزيادة التصدير وتحسين وضعية ميزانَي التجارة والمدفوعات، وخلق المزيد من فرص العمل، هذا عدا عن تخفيف مخاطر التركّز بالنسبة إلى المصارف نفسها.

لا يمكن مطلقاً الاستمرار بنموذج يستورد معدّات صناعية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مقابل استيراد سيارات سياحية بقيمة ٧٧٢ مليوناً

وبالاستناد إلى بيانات الاستيراد والتصدير، يمكننا إعطاء بضعة أمثلة عن قطاعات اقتصادية واعدة كان لبنان متميزاً فيها، قبل أن تنحسر أهميتها نتيجة للإهمال الرسمي وعدم الحصول على الاستثمار الكافي، أي يمكن أن تؤدي زيادة تمويلها إلى الإسهام في انعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

**أولاً: قطاع الزراعة**

تُظهر بيانات الجمارك، أن لبنان استورد خلال عام ٢٠١٩ منتجات غذائية بقيمة ٣١١٢ مليون دولار من ضمنها منتجات نباتية بقيمة ٩٣٢ مليون دولار تشمل ٣١١ مليون دولار حبوب. كما بلغت قيمة مستوردات الألبان ومنتجاتها والبيض ٢٩٩ مليون دولار. وقد بلغ العجز بين صادرات وواردات المنتجات الغذائية نحو ٢٤٨٤ مليون دولار، أي ما نسبته ١٦% من مجمل عجز الميزان التجاري البالغ ١٥٥٠٨ ملايين دولار. وتحديداً، مثّل العجز بين صادرات وواردات الحبوب ومنتجات الألبان والبيض ٤% من مجمل العجز التجاري في عام ٢٠١٩.

**ثانياً: قطاع الصناعة**

الصناعة الصيدلية: استورد لبنان خلال ٢٠١٩ بما قيمته ١٢٤٢ مليون دولار من منتجات الصيدلة، منها ٧٩٥ مليون دولار أدوية. وشكّل العجز بين صادرات واردات منتجات الصيدلة ما نسبته ٧,٦% من مجمل العجز التجاري، والعجز بين صادرات وواردات الأدوية نسبة ٤,٨% من مجمل عجز الميزان التجاري.

المصارف وصانعو السياسات النقدية والمالية حرموا قطاعات الاقتصاد الحقيقي من الاستفادة من المدّخرات

صناعة الثياب: استورد لبنان خلال ٢٠١٩ ألبسة وأحذية بقيمة ٥١٩ مليون دولار. وقد شكل العجز بين صادرات وواردات الألبسة نسبة ٣,١% من مجمل العجز التجاري لعام ٢٠١٩.

صناعة المجوهرات: استورد لبنان خلال ٢٠١٩ معادن ثمينة بقيمة ٩٣١ مليون دولار، وصدّر ما قيمته ١٤٥٥ مليون دولار، محققاً فائضاً بقيمة ٥٢٤ مليون دولار. وقد مثلت صادرات المعادن الثمينة ٣٩% من مجمل صادرات لبنان، وهو ما يدل على القدرة التنافسية الكبيرة للبنان في هذا القطاع والآفاق الهائلة له.

لا يمكن مطلقاً الاستمرار بالنموذجين الاقتصادي والتمويلي الذين أدّيا مثلاً إلى استيراد معدات صناعية بنحو ٢٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ مقابل استيراد سيارات سياحية بقيمة ٧٧٢ مليون دولار. فالاقتصاد اللبناني ليس بحاجة إلى مزيد من القروض للقطاع الخاص (المُقيم)، إذ بلغ مجمل القروض المقدمة له ٦٦٢٠٠ مليار ليرة أي ٨٣% من حجم الاقتصاد، بل يجب على المصارف إعادة توزيع ائتمانها والتركيز على إقراض القطاعات المنتجة الداعمة للنمو والتي تخلق فرص العمل وتُدخل عملات أجنبية. وفي حال لم يتحقق هذا الأمر، يتوجب على الحكومة ومصرف لبنان فرض تخصيص جزء مهم من محافظ المصارف الائتمانية للقطاعات الإنتاجية، على غرار ما فعله البنك المركزي المصري بإجبار المصارف المصرية على تخصيص ٢٠% من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.